

لمحات عامة من الاوقاف الاجتماعية والاقتصادية في لواء الحلة

١٩٥٨ - ١٩٢١

سارة كاظم حمزة

أ. د. فؤاد طارق كاظم العميدي

كلية التربية للعلوم الإنسانية | جامعة بابل

Overviews of the social and economic endowments in the Hilla district 1921- 1958

PROF. Dr. Fuad Tariq Kadhimi Al-Ameedi

Sarah Kadhimi Hamza

College of Education for Human Sciences | University of Babylon

المستخلص

يعرف الوقف بأنه : حبس مال يمكن الانتفاع منه مع بقاء عينه بمنع التصرف في رقبته , وتصرف منافعه الى البر تقرباً الى الله تعالى , وقد حظيت الأوقاف الحلية بنصيب وافر من الدور السكنية والدكاكين والخانات الموقوفة، وكذلك أوجه صرفها على خدمات الأوقاف الخيرية المتنوعة وكان للرجال والنساء نصيب مشترك من وقف هذه الدور والأراضي والبساتين والدكاكين والوصاية بالأموال وحسبما ورد في الحجج الوقفية^(١).

الكلمات المفتاحية : الخدمات النسوية العامة في لواء الحلة , وقفيات على اعمال خير متنوعة

Abstract

The

endowment is defined as: the confiscation of money that can be benefited from while remaining in its own right by preventing the disposal of its neck, and the disbursement of its benefits to righteousness in order to draw closer to God Almighty. A joint share of the endowment of these houses, lands, orchards, shops and the trusteeship of funds, as stated in the endowment arguments Keywords: public women's services in the Hilla District, and endowments for various charitable works

(١) الحجة الوقفية: وثيقة شرعية متضمنة حكم الحاكم بلزوم الوقف، نتيجة المحاكمة الجارية بحضوره وبناء على دعوة الواقف باسترداد الموقوف، ونشأ عملها عادة بمقتضى حجة الوقفية (الوقفيات) وذلك بعد مراجعة الواقف بعريضة للمحكمة الشرعية وتؤكد المحكمة من ملكيته للعقار فتطلب اليه ان يأتي بشخص ينصبه متولياً ثم تشكل دعوى وبعد ان يسلم الواقف الموقوف للمتولي يرجع الواقف عن وقفة فيعارضه المتولي وبذلك يحتكمان الى القاضي الذي يحكم بلزوم الوقف للمزيد ينظر الموقوفات الإسلامية في قضاء تكريت ١٩٧٦-٢٠١٢ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة تكريت، ٢٠٢١، ص ٢١.

المقدمة

ان هذه الدراسة تتناول جانباً حضارياً مهماً من جوانب تاريخ العراق الحديث وهو الاوقاف والخدمات الوقفية التي تكشف دراستها عن اوجه عديدة من حياة المجتمع وطبيعة التوجهات الدينية والروحية والاقتصادية والاجتماعية التي يحياها.

جاءت الدراسة في محورين تناول المحور الاول : الخدمات النسوية العامة في لواء الحلة , بينما تضمن المحور الثاني وفيات على اعمال خير متنوعة .

واعتمدت الدراسة على وثائق دائرة ديوان الوقف الشيعي المتضمنة الحجج الوقفية وخدماتها , ومن المصادر التي اعتمدت عليها رسالة الماجستير الموقوفات الاسلامية في قضاء تكريت ١٩٧٦-٢٠١٢ للباحث بشار اسماعيل , وايضا المقالات الشخصية المهمة.

اولا : الخدمات النسوية العامة في لواء الحلة

اوقاف اسما خاتون

الحمد لله الذي وقف رحمته على الطائعين من العباد وحبس مغفرته على اوليائه المخلصين والصلاة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين محمد(9) ، فان المرأة البالغة العاقلة المسماة اسما خاتون بنت محمود اغا بن حسن بيك الساكنة في محلة جبران^(٢) من الحلة قد اوقفت بموجب الوقفية المؤرخة ١٨٩٢م^(٣) الدكان المرقم (٦/٤) الواقع في سوق الهرج في الحلة والمؤجر من قبل جابر الحاج محسن بمبلغ قدره اربعة دنائير وبموجب تأميمات نقدية قدرها اربعة دنائير بموجب الوصل المرقم⁵³⁵⁹⁵/₁₆) المؤرخ(٢ نيسان ١٩٥٢) للمدة من(١ نيسان ١٩٥٢) لغاية (٣١ اذار ١٩٥٣)^(٤) ، والدار المرقمة (١٩/٣) الواقع في محلة المهديّة المؤجرة من قبل منجي عبد الواحد بمبلغ قدره ثلاثة واربعون ديناراً وخمسائة فلساً بموجب الوصلين المرقمين⁵³⁴³⁶/_{30,31}) المؤرخين(٣٠ اذار ١٩٥٢) للمدة من(١ نيسان ١٩٥٢) لغاية (٣١ اذار ١٩٥٣)^(٥) ومن المستعمرات الملحقة لأسما خاتون(بساتين كويرش) الواقعة في قرية الحمجرة اذ تم استئجارها من قبل المدعو جاسم محمد منصور اغا بمبلغ قدره مائة دينار بتاريخ(٩/تموز/١٩٥٢) وللمدة من(١ نيسان ١٩٥٢) لغاية(٣١ اذار ١٩٥٣) وللملتزم الحق باستيفاء الحصة الوقفية البالغة(٨) حصص من مجموع(٤٨) حصة من كافة ثمرة النخيل والفواكه والسعف اليابس مع مراعاة ان نشر الاعلانات واللقاح والتلقيح والتركيز والمصاريف الاخرى على الملتزم وليس له حق الرجوع الى الدائرة^(٦)

^(٢) جبران: احدى محلات الحلة القديمة تبدأ حدودها من جسر الهنود حتى سوق الخطابات وتشمل منطقة السنية والحشاشنة والجانب الايسر من سوق الحلة الكبير وفيها العديد من العقود منها عكد المفتي عكد الخرابة عكد الرئيس وقد اشتهرت بأسواقها مثل سوق الصغارين الهرج الحدادة العلوي الغزل وترى في هذه المحلة العديد من الادباء والعلماء والمفكرين وغيرهم . للمزيد من التفاصيل ينظر: مركز العتبة العباسية المقدسة ، دار الكفيل، كربلاء المقدسة ، ٢٠١٦، ص ١٢٤ .

^(٣) م. أ. ح. ، وقفية اسما خاتون ، محفوظة في سجلات الاوقاف مخطوطة ، مسجلة بسجلات المحكمة الشرعية ، بتاريخ جمادى الاخر ١٣٢٢هـ / ١٨٩٢م.

^(٤) م. أ. ح. ، دائرة الوقف الشيعي ، قائمة الاملاك المتعلقة بأوقاف اسما خاتون ، استمارة رقم ٢٨/٢٥ ، ١٥ آيار ١٩٥٢ ، ص ٦٠.

^(٥) م. أ. ح. ، دائرة الوقف الشيعي ، قائمة الاملاك المتعلقة بأوقاف اسما خاتون ، استمارة رقم ٦٦/٢٥ ، ١٥ آيار ١٩٥٢ ، ص ٤٢٣

^(٦) م. أ. ح. ، دائرة الوقف الشيعي ، قائمة الاملاك المتعلقة بأوقاف اسما خاتون ، استمارة رقم ٢٦ ، ١٥ تموز ١٩٥٢ .

ومن اوقافها ايضا بساتين البلطجية المؤجرة من قبل عبد العالي الحمادي بمبلغ تسعة وثلاثين ديناراً ومائتان وخمسين فلساً لمدة سنة كاملة بدءاً من (١ نيسان ١٩٥٢) لغاية (٣١ اذار ١٩٥٣) وبموجب تأمينات نقدية قدرها سبعة دنانير بموجب الوصل المرقم (535910/23) المؤرخ (١٨ حزيران ١٩٥١) وللملتزم الحق باستيفاء الحصة الوقفية وهي عبارة عن ١٢/٢ حصة من كافة ثمرة النخيل والفواكه والسعف اليابس مع مراعاة نشر الاعلانات واللقاح والتلقيح والتركيز والمصاريف الاخرى على الملتزم فقط^(٧) وبموجب قرارات تسوية حقوق الاراضي بخصوص المقاطعة (١٦) كويرش الذي هي من اوقاف اسما خاتون تشكلت محكمة استئناف تسوية حقوق الاراضي في الحلة بتاريخ (١١ شباط ١٩٥٦) من حاكمها السيد الارقه لي المأذون بالقضاء باسم صاحب الجلالة ملك العراق واصدرت القرار التالي (اصدرت رئاسة اللجنة الرابعة لتسوية حقوق الاراضي في الحلة بتاريخ (٤ ايلول ١٩٥٠) و (١٥ تشرين الاول ١٩٥٠) قرارات تقضي باعتبار القطع المرقمة (٩٣ و ٤٠ و ١٠٦ و ٢٤٧ و ٢٦٨ و ٢٧٢ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢١٥ و ٢٢١ و ٣٠١ و ٢١٦ و ٢٢٦ و ٢٢٣ و ٢١٩ و ٢٢٢ و ٢٤٧ و ٢٦٦ و ٢٧٧ و ٢٧٩ و ٢٨١ و ٢٨٣ و ٢٠٣ و ٢٠٢ و ٢٠١ و ٢٠٠ و ١٩٧ و ١٩٥ و ١٩١ و ١٧٨ و ١٥٩ و ١٥٢ و ٧٣ و ١٢٣ و ١٤٨ و ١٢٢ و ٥٦ و ٥٧ و ٧٢ و ٥٥ و ٧٤ و ٧٩ و ٣٠٧ و ٣٠٤ و ٣٠٦ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣٠٨ و ٢٩٠ و ١٧٤ من المقاطعة ١٦/ كويرش) اميرية مفوضة بالطابو واميرية ممنوحة باللزمة فاستأنف القرارات المذكورة وزير المالية اضافة لوظيفته بعدة دعاوى منها (٤٢٢ و ٤٢٨ و ٤٢٩) طالباً توضيح قرارات رئيس التسوية وتسجيل القطع الموضوعة النزاع باسم وزارة المالية اميرية صرفة وتحمل المستأنف عليهم (كليكل بن كاظم جواد ورفقائه) مصاريف المحاكمة وعليه عين يوم المرافعة وبلغ الطرفان فحضر وكيل وزير المالية واكثر المستأنف عليهم واستمرت المرافعة الوجيهة الغيابية علناً بعد ان قرر قبول الاستئنافات شكلاً لوقوعها ضمن المدة القانونية وحيث ان المستأنف (وزير المالية) واحد الادعاء واحد والمقاطعة واحدة قرر توحيدها واعتبار الدعوى المرقمة (٥٢/٣٠) هي الاساس وقد دقت اضاير اللوائح الاستئنافية والكشف واقوال الطرفين وبينه شخصية ولما لم يبق ما يقال اقم تمام المرافعة.

القرار // لدى التأمل ظهر لهذه المحكمة من الكشف الجاري ومن بينة التصرف المستمعة المقدمة من قبل المستأنف عليهم ان القطع موضوع النزاع من الاراضي المحيطة في المنطقة الاميرية وانها تحت تصرف المستأنف عليهم (كليكل بن كاظم جواد ورفقائه) وان شروط التفويض واللزمة متوفرة فيها وحيث ان نص المادة الثامنة من قانون الاثار القديمة رقم ٥٩ لسنة ١٩٢٦ قد جاء صريحاً بأن اعتبار الوزير المدعي لارض ما من المواقع التاريخية لا قبول دون استمرار صاحبها على التصرف فيها وهذا بالطبع لا يؤثر على حق دائرة الاثار بالاشراف واجراء التحريات والحفريات في الاماكن المهمة منها و الاستيلاء على الاثار القديمة المنقولة وغير المنقولة ان وجدت فيها بعدها من ثروة الدولة العامة وذلك استناداً الى ما نصت عليه المادتان الثالثة والرابعة من نفس القانون اعلاه اذ نصت المادة الثالثة (كل ما يوجد على سطح الارض او في بطنها من الاثار القديمة المنقولة او غير المنقولة وكل ما يعثر عليه فوق الارض او تحتها فيما بعد هو ملك للحكومة، ومتى علم الوزير ان اثر

(٧) م. أ. ح ، دائرة الوقف الشيعي ، قائمة الاملاك المتعلقة بأوقاف اسما خاتون، استمارة رقم ٢٦ ، ٢ حزيران ١٩٥٢ .

قديماً غير منقول موجود في الاماكن او حصل له ما يحمله على الاعتقاد بوجوده فيه فله ان يقرر بموجب اعلان في الجريدة الرسمية اعتبار ذلك المكان مع ما يحيط به مباشرة من الاراضي موقعاً تاريخياً.

ونصت المادة الرابعة على (لا يسوغ لأفراد الناس التصرف في ملكية شيء من الاثار القديمة المكتشفة قبل تاريخ تنفيذ هذا القانون او بعده بدون موافقة الوزير وهذه الموافقة تكون بشكل اجازة عامة او خاصة حسب ما يأتي بيانه) ولما كان المستأنف لم يقدم للمحكمة اي سبب قانوني يدحر قرارات رئيس التسوية بصدد عائدة القطع المنازع عليها المذكورة اعلاه لموافقتها للقانون وتحميل المستأنف مصاريف المحاكمة حكماً وجاهياً بحق المستأنف والمستأنف عليهم الحاضرين وغيباً بحق بقية المستأنف عليهم قابلاً للتمييز وافهم علناً^(٨).

وقفية ونسه فليح

تشير الوقفية على انه بناء على تحقق العذر الشرعي ذهب الكاتب الأول في المحكمة الشرعية السيد شاكرا افندي السيد إبراهيم مأذونا من قبل حاكم الشرع في لواء الحلة السيد محمد سعيد افندي السيد كمال الدين المأذون بالقضاء باسم صاحب الجلالة ملك العراق الى دار ونسه بنت الحاج فليح الكائنة في محلة المهديّة^(٩) من الحلة للاستماع للإفادة الاتي ذكرها، فحضر الكاتب المومي^(١٠) اليه في الدار المذكورة وعقد فيها مجلساً شرعياً حضرت فيه المرأة العاقلة الرشيدة المسماة ونسه فليح المزبورة (المذكورة) المعرفة بالذات شرعاً بتعريف البالغين الرشيدتين وهما (عبود بن علاوي ومظلوم بن إبراهيم) الساكنين في المحلة المذكورة وعقب حضورهما قررت بطوعها واخبارها وهي في حال صحتها وكمال عقلها ورشدها قائلة: انها قد وقفت وحبست وايدت بنية صادقة قريبة الى الله تعالى ما هو ملكها وببدها تحت تصرفها الى حين صدور صيغة هذا الوقف منها وذلك مجموع الدار الكائنة في محلة المهديّة من الحلة المرقمة حديثاً $\frac{108}{23}$ المحدودة أولاً بالطريق الخاص وثانياً بدار محمد العجمي وثالثاً بدار عفته وشركائهما ورابعاً بدار عبود الجايحي ومن ذلك مجموع النصف التام من ملكاني الباغية (البستان) المعروفة بباغية الحسين الكائنة في المحلة المذكورة المحدودة أولاً بباغية ذياب وبستان خليل وبالكورة الراجعة الى الحاج كاظم الهندي وبالظاهر حسبما مدرج في السندات الخاقانية (سندات الاراضي) التي بيدها بكافة الحدود وعامة اللواصق والمشمولات وقيفاً صحيحاً شرعياً على ان تتفق واراداتها بعد تعميرها كل سنة بسنتها في إقامة مآتم سيدنا

(٨) م. أ. ح ، دائرة الوقف الشيعي ، قرارات تسوية مقاطعة (١٦) كويرش الموقوفة من قبل اسما خاتون العدد ٥٢/٣٠ ، ١٩٥٦ شباط ١١.

(٩) المهديّة: من المحلات العريقة في مدينة الحلة ، تبدأ حدودها من جانب مسجد القطانة الى عكد الطويل ، ويمر بـ (التابية) حتى عكد التبانة ، وتكونت هذه المحلة بعد زيادة السكان في منطقة الجامعين ، فاختراروا المنطقة المحصورة بين مدرسة (آل نما) ومدرسة (العلامة الشفيعي) ، فأصبحت تمتد من مرقد ابن نما إلى محلة الجباويين ، وسميت المهديّة بهذا الاسم نسبة إلى السيدة المهديّة بنت الإمام الحسن (عليه السلام) ، التي يوجد مرقدُها في وسط (عكد الطويل) ويعود تاريخه إلى القرن السادس الهجري . وقيل إنها سميت بذلك نسبة إلى الشيخ (مهدي كاشف الغطاء) ومن عوائلها (آل كواز ، وآل خواجة ، وآل عجام ، وآل علوش ، وآل الطريحي ، وآل مرجان) ، احتوت محلة المهديّة على مكتبات قديمة ، منها : مكتبة (آل الطريحي) وكانت مكتبة عامرة يرتادها أهل العلم والمعرفة وبمرور الزمن تلاشت آثارها ، ومكتبة (آل يحيى) العائدة للسيد أحمد النجار الموسوي . للمزيد من التفاصيل ينظر: مسلم محمد العميدي ، المصدر السابق ، ص ٢٣-٢٤.

(١٠) هكذا ورد ذكرها في الوقفية .

الحسين (8) عشرة أيام في سائر الشهور سيما شهر محرم، وذكر فيها الاحاديث النبوية والمواظب المشرفة وما جرى على آل البيت من المصائب والمحن، وإذا فضل شيء من الواردات يصنع فيها طعاما للفقراء والمساكين وكل شيء يؤول الى الحسين (8) من شعر وغيره، وقد قبضت وجعلت التولية^(١١) للموقوف المار ذكره بيد اخيه الحاج (عبد الحاج فليح) واقبضته الموقوف وسلمته وقبضه وتسلمه منها بعد قبوله ذلك، ثم تصرف فيه على الوجه المسطور ومن بعده تكون التولية بيد اخوانها البالغين الارشد فالأرشد ومن بعدهم جميعا فبيد الارشد فالأرشد من ابناء اخوتها الذكور دون الاناث، وهكذا اما تعاقبوا وتناسلوا ظهرا وبطنا بعد بطن فاذا انقرضوا والعياذ بالله ترجع التولية بيد العالم التقى الورع من علماء الشيعة الامامية وهكذا يكون من بعده الى ان يرث الله الأرض ومن عليها فلا يباع ولا يوهب ولا يرهن ولا يؤجر لأكثر من سنة واحدة وعقب ذلك طلبت الواقعة انها الامر الى الحاكم الشرعي على وقوعه ليحكم بصحة تسجيل الوقف على المنوال المسطور، فانهي الامر اليه حسب الطلب ولما كانت الواقعة ونسبة بنت الحاج فليح قد وقفت مجموع دارها المرقمة $\frac{108}{230}$ الكائنة في محلة المهديّة من مجموع لنصف التام من ملاكية الباغية المعروفة بباغية الحسين المذكورتين أعلاه على حدودها ومشمولاتها على ان تصرف وارداتها كل سنة بسنتها في اقامة مآتم الحسين (8) وذلك بعد تعميرها ولما كانت الواقعة المزبورة قد نصبت اخاها الحاج عبد الحاج فليح متوليا على الوقف المذكور على الشرائط المذكورة أعلاه وجرى القبض و الاقباض والتسليم والتسلم والقبض من قبل المتولي وقد تصرف فيه على الوجه الموقوف عليه ولما كانت هذه المحكمة قررت الاستلام من دائرة الطابو عن تملك الواقعة نصف البستان المنوه عنه فورد الجواب من الدائرة بأنها تسجلت باسم مالكتها ونسبه الحاج فليح بعدد (١٢) في سنة ١٩٢٨ وهو محفوظ بملف الدعوى ولم يبق ما يمنع من تسجيلها وقفا، فبناء عليه قرر صحته وقف الدار ونصف البستان المذكورتين أعلاه حسبما هو مسطور على الشرائط المذكورة أعلاه فعاد وقفا صحيحا شرعيا جامعا للشرائط فاقد الموانع وسجل بالطلب ليكون العمل بمقتضاه وافهم كل من الواقعة والمتولي بذلك علنا تحريرا في اليوم الثالث والعشرين من شهر جمادى الاولى سنة الف بعد الثلاثمائة وسبة وأربعين هجرية المصادف ٦ تشرين الثاني سنة ١٩٢٨ (١٢).

وقفية معصومة الزهيمى

حضرت السيدة (معصومة الزهيمى) الى محكمة الحلة الشرعية وأفادت قائلة وهي في كامل صحتها وتمام عقلها ورشدها بأنها قد اوقفت الدار كصدقة خالصة ما هو ملكها ويدها وتحت تصرفها الاملاك تمام الجاخانه مع ابنيتها الواقعة في محلة جبران، من الحلة المرقمة (٥/١٧٩) وتسلسل (٣٠٦) حسب سند الطابو المؤرخ

(١١) المتولي: هو القيم على رعاية الوقف والمحافظ عليه بإصلاح ما تهدم فيه والعمل على ما يبقيه ناميا وصالحا ثم يعمل على استغلالها بكافة الوسائل وانفاق الغلات في وجوها وتوزيعها على مستحقيها، وعلى ذلك لا يكون الا بولاية قائمة عليه تتصرف فيه وتوزعه على اصحابه بالعدالة والاولوية على الوقف سلطة شرعية للتصرف بالمال الموقوف لتنفيذ عقد الوقف. للمزيد من التفاصيل ينظر: منذر عبيس متعب، وظيفة متولي الوقف وحقوقه دراسة مقارنة بين فقه الامامية والقانون، مجلة مركز دراسات الكوفة، ج ١، العدد ٥٤، كلية الامام الكاظم (ع)، النجف الاشرف، ٢٠١٩، ص ٥٣٢.

(١٢) أ. ح.، دائرة الوقف الشيعي، وقفية ونسبه فليح، محفوظ في سجلات الأوقاف، (مخطوطة) مسجلة في سجلات المحكمة الشرعية ٢٣ جمادى الاولى ١٣٤٧ هـ / ٦ تشرين الثاني ١٩٢٨ م.

٢١ تموز ١٩٤١ وقفا صحيحا شرعيا على ان تتفق وارداتها بعد تعميرها كل سنة بسنتها لإسقاء الماء قربة الى الله تعالى وجعلة التولية بيدها مدة حياتها وبعد وفاتها تكون التولية بيد عبد الرضا الكفيش ومن بعده تكون التولية بيد اخوانها البالغين الارشد فالأرشد، ومن بعدهم جميعاً فبيد الارشد فالأرشد من ابناء اخوتها الذكور دون الاناث وهكذا ما تعاقبوا وتتاسلوا ظهرا وبطنا بعد بطن فاذا انقرضوا والعياذ بالله ترجع التولية بيد العالم التقى الورع من علماء الشيعة الامامية، وهكذا يكون من بعده الى ان يرث الله الأرض ومن عليها فلا يباع ولا يوهب ولا يرهن ولا يؤجر اكثر من سنة واحدة وقد وقع اجر الواقعة على الله الكريم يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم فمن بدله بعد ما سمعه فإنما اثمه على الذين يبدلونه ان الله سميع عليم وسجل ما وقع بالطلب ٩ صفر سنة ١٣٦١ هـ المصادف ٢٥ شباط ١٩٤٢ م (١٣)

وقفية خديجة الجبائي (١٤)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اصدق الانبياء والمرسلين محمد (9) اما بعد فأن المرأة الحرة الرشيدة من سكة محلة جبران قد وقفت وحبست وتصدقت بنية صادقة وبحضور الشهود (سيد مهدي بن سيد عبدالغني ، ملا علي بن مصطفى الحلي، حسين مطيع الحلي) ما هو لها وملكها وتحت تصرفها وذلك مجموع استحقاقها وهو خمس حصص من اصل تسع حصص من جميع الدكاكين الثلاثة المتصل بعضها ببعض الكائنات في سوق علاوي الطهماسية تابع لمحلة المهدية والمحدود غربا بعلوة السيد موسى بن السيد حميد وشركائه وثانياً بدكان احمد الخواجه وثالثاً بدكان حميد موسى بن السيد حميد وشركائه ورابعاً بالطريق العاموستة حصص ونصف من اصل اثني عشر حصة من جميع الذكة والسراب الذي تحته الكائن في باب السوق الكبير من قصبة النجف الاشرف بعد ان اشترطت في متن عقد الوقف ان تدفن فيه ومجموع حصتين من عشر حصص ونصف حصة من مجموع تسعة وسهم من اصل ثمانية وعشرين سهماً من عقر اراضي نهر الخاتونية من توابع الحلة المعلومة الحدود بكافة التوابع والواحق وقفا صحيحا دائماً مخلداً على فقراء المسلمين من الفرقة الامامية من اهالي الحلة على ان تجمع من غلة الوقف على يد المتولي ويعمل بها طعاماً ويتجمع عليه جماعة الفقراء المذكورين ويحضر معهم من يقرأ عليهم القرآن الكريم ويتلوا الاخبار النبوية في محل اجتماعهم ويأكلون الطعام .

وهكذا في كل سنة عاماً بعد عام وجيلاً بعد جيل الى ان يرث الله الارض ومن عليها فاذا انقرض الفقراء المذكورين من الفرقة المذكورة رجع الوقف المذكور لتعمير صحن سيد الشهداء الحسين بن علي (8)، واشترطت

(١٣) م. أ. ح. ، دائرة الوقف الشيعي، محكمة شرعية الحلة ، وقفية معصومة الزهيمي ، محفوظة في سجلات الأوقاف، مخطوطة مسجلة في سجلات المحكمة الشرعية ، ٩ صفر ١٣٦١ هـ / ٢٥ شباط ١٩٤٢ م.

(١٤) خديجة الجبائي : وهي بنت الحاج محمد جواد اذ كانت امرأة سالحة وتقية ساكنة في محلة جبران ولا تملك ذرية لذا جعلت كل ما تملك من زوجها وقفا . اتصال هاتفي مع جليل الجبائي ، بتاريخ ٢٣ حزيران ٢٠٢٢ ، مواليد ٣٠ أيار ١٩٤٦ ، الحلة ، محلة الجبائيين..

ايضا تعمير الوقف المذكور من غلته اولا وصرف الفاضل بعد تعميره على الجهة المذكورة، واشترطت ان لا يباع ولا يرهن ولا يغير ولا يبدل ، وقد جعلت تولية الوقف لنفسها مدة حياتها ومن بعدها للارشاد من اولاد اخيها وهو محمد خضير بن الحاج هادي الجباوي وبعده الارشد فالارشاد من اخوته وهم محمد علي ومحمد صالح ومحمد مهدي ومن بعدهم للارشاد فالارشاد من اولادهم واولاد اولادهم وذرياتهم الذكور دون الاناث الى ان يرث الله الارض ومن عليها فإذا انقضوا والعياذ بالله رجعت التولية للأعلم فالأعلم والاتقى فالأتقى من علماء الفرقة الامامية، وبعد ان اتمت الواقعة المذكورة اقر الوقف المذكور وسلمته الى فقيه متول وهو (عباس بن الشيخ علي) وامرته بتنفيذ الوقف المذكور، وبعد ذلك ارادت الرجوع عن الوقف وطلبت من المتولي استرداده لكنه منعها من ذلك ،وعند ذلك حضر مجلس الشرع الانور في الحلة الفحاء وحكم الحاكم بصحة الوقف المذكور على شروطه المذكورة وسجل رغم الاختلاف تحت شرائط التسجيل وصار وقفا صحيحا شرعيا لازما مسجلا بأجماع الائمة العلماء جزاهم الله خير الجزاء ،فمن بدله بعدما سمعه فأثمه على الذين يبدلونه ان الله سميع عليم وحرر في سجل جمادى الاول لسنة ستة وتسعين ومائتين والـ (١٥)

وقفية دار نهاية بنت شبيب الغريباي

بموجب السند العقاري المؤرخ ٦ كانون الثاني ١٩٥٧ اوقفت المرأة الرشيدة نهاية بنت شبيب الغريباي البالغة الدار المرقمة (٢٠٢٥/٢) مع ابنتها الواقعة في محلة جبران وقفا خيريا للأمام الحسين (8) وهذه الدار ملك صرف المحدودة كالاتي

الشرق الشمالي دار المرقمة ١٠٥٢٢ الطريق الخاص

الشمال الغربي..... الدار المرقمة $(\frac{222}{5})$ تسلسل ٣٢٩

الجنوب الغربي..... الدار المرقمة $(\frac{230}{5})$ تسلسل ٣٣٢

الجنوب الشرقي..... الدار المرقمة $(\frac{55}{36})$ تسلسل ١٠٢٦ (١٦)

ان امام العوائل الحلية الكثير مما يمكن ان تفعله وذلك من خلال مساهمتها في تأسيس وقفيات كبرى للنفع العام ، اذ قامت بعض هذه العوائل بوقف بعض املاكها للوقف في المجال الاجتماعي لكافة الناس ولاسيما فيما يتعلق بخدمتهم بالجانب الديني كالصلاة وتأدية الشعائر الحسينية واقامة المآتم الحسينية وتوزيع الطعام على الفقراء وقراءة القرآن، وهذا يدل على مدى تعلقهم بالدين الاسلامي وتمسكهم بمذهبهم الديني لمعتقد آل البيت (عليهم السلام) نظرا لمنزلتهم العظيمة عند الله سبحانه وتعالى.

وقفية الحاجة أنيسة المهدي

(١٥) الحكومة العراقية ، دائرة كاتب عدل الحلة ، وقفية خديجة بنت الحاج محمد جواد الجباوي ، مخطوطة سجلت بديوان التدوين القانوني ، العدد ٣٨ عمومي ٩٠١٧١ ، شعبة هيئة التدوين ، ١٧ كانون الثاني ١٩٤٢ ، استخرجت هذه الوقفية من قبل هادي بن صالح الجباوي واستلم الاصل والصورة المصدقة بتاريخ ١٥ شباط ١٩٤٢ .

(١٦) الجمهورية العراقية ، وزارة العدل ، دائرة الوقف الشيعي ، مديرية التسجيل العقاري العامة ، سند طابو، العدد ٦، جلد ١٠٤ ، ٦ كانون الثاني ١٩٥٧.

تشير وقفية المرأة الرشيدة الحاجة انيسة بنت محمد صالح شريف الساكنة في محلة المهديّة بالحلة المعرفة هويتها من قبل شهود التعريف الموقعين في اسفل الحجة الوقفية (حمزة كاظم من محلة المهديّة وحسين الجوهر من محلة الحارثية في بغداد وكاظم زيدان من محلة المهديّة) وقررت قائلة: اني الموقعة ادناه الحاجة انيسة بنت محمد صالح شريف اقر واعترف بأني املك القطعة المرقمة (٢) من المقاطعة المرقمة (٥٥) الواقعة في ناحية الحسينية من لواء كربلاء والبالغة مساحتها (١٢٥٧) متر مربع، ارضها اميرية وابنيتهما ملك صرف وذلك بموجب السند المؤرخ في نيسان / ١٩٥٠ والمرقم (٤٠) جلد (٦٣) طابو لواء كربلاء، وانني قد أحدثت ابنية على القطعة المذكورة وجعلتها حسينية وهي مفرز منها مقهيين وسلم وأربعة حوانيت ودار واحدة بصورة غير رسمية، ثم انني أوقفت الأبنية المذكورة وقفا حسينيا لا يباع ولا يرهن ولا يوهب ولا تؤجر الحوانيت المفروزة من الحسينية لأكثر من ثلاث سنوات، وقد جعلت التولية على الوقف المذكور بيدي اثناء حياتي وبإذن أنور محمد حسن الجوهر بعد وفاتي، ومن بعده الارشد فالأرشد من أولاده الذكور دون الاناث ما تعاقبوا وتناسلوا، وإذا انقرضت ذرية المتولي المذكور لا سمح الله فان التولية تكون للعالم المجتهد من الطائفة الجعفرية الاثني عشرية، وقد اذنت للمتولي الموماً اليه بمراجعة الدوائر الرسمية لغرض تصحيح صنف الأرض الحسينية المذكورة وتوابعها ودفع بدلها لجعلها ملك صرف وتنفيذ هذه الوقفية على الأرض وبناء القطعة المذكورة على ان يصرف ايراد بدلات الايجار (١) لأنه من الوقف (٢) لإقامة العزاء على سيد الشهداء الحسين بن علي (٨) (٣) اطعام الطعام للفقراء في المناسبات الحسينية مع العلم بان قيمة القطعة المذكورة تساوي (خمسة الاف دينار)، هذا وقد اقر حامد عبد الكريم الهجرش (كاتب عدل اليسر) بانه قد ذهب في الساعة الواحدة بعد الظهر الى الدار الواقعة في محلة المهديّة من اليسر المرقمة (26/2) وهناك حضرت الواقعة الحاجة انيسة بنت محمد صالح شريف وبعد تعريف ذاتها من قبل الشهود تليت عليها هذه الوقفية حبرا وعلنا فايدت بانها منها وبصمتها ببصمة ابهامها الايسر امامي وعليه جرى تسجيلها في اليوم الثامن عشر من شهر آب سنة ١٩٥٩ م (١٧).

وقفية نسمة ظاهر العتابي

بناءً على طلب المدعي السيد محمد حسين السيد حسن الصافي وكيله المحامي (علي الحيدري) تشكلت محكمة الحلة الشرعية بتاريخ ٤ آب ١٩٦٠ من قاضيه السيد محمد هادي الصدر المأذون بالقضاء باسم الشعب الذي صرح في عريضته وعلى لسان وكيله بإيقاف المدعوة نسمة بنت الحاج ظاهر العتابي ثلاثة وثلاثين سهماً من اصل أربعين سهماً من مجموع الدار المرقمة (٤٩/١٢) تسلسل ٣٠٣ الواقعة في محلة الجامعين بمركز لواء الحلة المنقلة لها ارثاً من والدتها المدعوة (ونسمة بنت حمد) على ان يصرف نمائنها في تعزية سيد الشهداء الامام السبط الحسين بن علي (%) وفي وجوه البر والخيرات وجعلها التولية لنفسها مدة حياتها ومن ثم فالتولية من بعدها الارشد فالأرشد من اولاده وعند انقراضهم فلاحيه السيد صادق ومن بعده الارشد فالأرشد من ورثته فاذا انقرضوا فللاحكم الشرعي من علماء الطائفة الجعفرية الاثني عشرية وطلبة اصدار الحكم بصحة وقفية السهام المنوه عنها وترشيحه للتولية عليها ومنع المدعى عليهما (مدير اوقاف الحلة) بالإضافة لوظيفته وكيله السيد شمخي جابر كاتب مصرف مديرية اوقاف الحلة والسيد عبد الحاج عبيد جابي المديرية المذكورة والشخص الثالث عبد الأمير

(١٧) الجمهورية العراقية ، دائرة كاتب عدل الحلة ، دائرة الوقف الشيعي ، وقفية الحاجة انيسة المهدي ، العدد ٢٢٦٠ ، مسجلة في سجلات المحكمة الشرعية ، ٨ آب ١٩٥٩ م .

تعموم من سكنه ناحية الرميثة^(١٨) من معارضته في ذلك، وبالنظر لتخلف المدعى عليه الثاني عن الحضور للمرافعة في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٦٠، على الرغم من توقيعه عليه وأجرائها غيابية بحقه وفق الأصول وبعد الاطلاع على القسم الخاص بولادة الواقعة الصادر من محكمة الرميثة الشرعية بتاريخ ٨ شباط ١٩٦٠ وتحت عدد ١٩٦٠/٩ وظهور وفاتها وانحصار وراثتها بابنتها الواقعة ووفاة الأخيرة وانحصار وراثتها بورثتها المدرجين، ومن جملتهم المدعى عليه الثاني المذكور وبعد ملاحظة الاعلام غير المنفذ خلال مدة التنفيذ القانونية الصادر من محكمة النجف الشرعية بتاريخ ٢٢ كانون الأول ١٩٦٠ وتحت عدد الدعوى ١٨٨ تسلسل ٦ والوقوف على الورقة الصادرة عن الواقعة بتاريخ السادس من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٣٧هـ/٤ ايلول ١٩١٩م الموشحة بشهادات جملة من علماء الدين الاعلام وغيرهم من افاضل مدينة النجف الاشرف والاهم لمحكمتها الشرعية ان تتوب عن هذه المحكمة باستماع شهادات الاحياء منهم المثبتة شهاداتهم في الورقة المذكورة واستنادا لمحضر استماع البيئة المحال من محكمة النجف الشرعية على كتابها الصادر بتاريخ ٢٥ شباط ١٩٦٠ وتحت عدد ٩٨٠ وبالنظر لكتاب مديرية طابو لواء الحلة الصادر بتاريخ ٢٨ نيسان ١٩٦٠ وتحت عدد ١٤٢٢ المشعر بعائدية السهام الثلاثة والثلاثين في الدار المرقمة (٤٩/١٢) الواقعة في محلة الجامعيين لولادة الواقعة وبما ان السهام المذكورة انتقلت لابنتها الواقعة ارثا بموجب القسم الشرعي المشار لتاريخه وعدده وحيث ثبت بالوجه الشرعي وقفيتهما ولأن التولية تعود للمدعى بعد وفاة الواقعة حسب شرطها ولتمكنه من اثبات ادعائه وفقا للموازين الشرعية والقانونية قررت المحكمة صحة وقف السهام البالغة ثلاثة وثلاثين سهما من اصل أربعين سهما من مجموع الدار المرقمة (٤٩/٢١) تسلسل ٣٠٣ الواقعة في محلة الجامعيين مركز لواء الحلة الموقوفة من قبل المتوفاة نسمة بنت الحاج ظاهر العتابي وترشيح المدعى فضيلة العلامة السيد محمد حسين نجل السيد حسن السيد عزيز آل صافي للتولية عليها وفق نظام توجيه الجهات على ان ينطبق فيها شرط الواقعة حسب المبين في صدر الاعلام ومنع المدعى عليهما عن معارضته في ذلك وتحميلها بالإضافة للوقف مصاريف الدعوى وصدر الحكم بذلك وجاهايا بحق المدعى و المدعى عليه الأول قابلا للتمييز وغيابيا بحق المدعى عليه الثاني قابلا للاعتراض والتمييز وافهم علنا^(١٩).

وقفية عيلة بنت علي

بناء على ادعاء المدعي السيد مدير اوقاف الحلة إضافة الى وظيفته وكيه المحامي بدري القزويني تشكلت محكمة بداءة الحلة بتاريخ ١٧ آيار ١٩٦٠ من حاكمها السيد حمزة بحر المأذون بالقضاء باسم الشعب، الذي ادعى ان الدار المرقمة (٧/٥)

(١٨) الرميثة: مدينة عراقية ومركز قضاء في محافظة المثنى جنوب العراق وتقع شمال مدينة السماوة، وقد استحدث القضاء بموجب المرسوم المرقم (٤٠٢) ي ٣٠ حزيران ١٩٢٠م اذا كانت قرية صغيرة في بداية نشوئها، وتعد مدينة الرميثة هي المدينة التي انطلقت منها اول رصاصة معلنة اندلاع ثورة العشرين الوطنية والشعبية على اثر اعتقال شعلان أبو الجون شيخ الطوالم اما بالنسبة لتسميتها فقد اختلف المؤرخون حولها فسميت بـ(العوجة) نسبة الى نهر يشق فيه اعوجاج، وسميت ايضا بـ(الأبيض) نسبة الى اسد ابيض كان موجودا ومختبأ في رمت المنطقة لذا سميت بالرميثة نسبة الى النباتات الذي كان يغطي الأسد واستقرت على هذه التسمية. للمزيد من التفاصيل ينظر: عقيل كاظم والي الظالمي، التحليل المكاني لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة الرميثة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المثنى، ٢٠١٦، ص ٥٠.

(١٩) الجمهورية العراقية، محكمة شرعية الحلة، دائرة الوقف الشيعي، وقفية نسمة ظاهر العتابي، العدد ١٤٥/٩٦٠، رقم القرار ٩٦٠/٢٧٨، ٤ آب ١٩٦٠.

الواقعة في محلة الكراد^(٢٠) من الحلة موقوفة وقفا خيرياً لإقامة تعزية الامام الحسين (٨) وان المدعى عليه (حميد مهاوش) يعارض ذلك الوقف وطلب اصدار الحكم بوقف الدار المذكورة وتسجيلها في دائرة الطابو، وفي اليوم المعين للمرافعة حضر وكيل المدعي وحضر المدعى عليه وبوشر بالمرافعة وجاها وعلنا قرر الوكيل المدعى دعوى موكله واستند الى الورقة الشرعية المؤرخة ٢٤ ذي العقدة سنة ١٣١٤هـ/٤ حزيران ١٨٦٩م التي ورد فيها ان عبله بنت علي اعترفت فيها بان الدار الكبيرة الواقعة في محلة الكراد هي وقف منذ قديم الزمان ومستمرة خلال الحكم الوطني والى الان، كما افاد ان لدى عبله بينة شخصية تثبت جهة الوقف وانكر المدعى عليه جهة الوقف وأضاف ان الدار تعود الى عبله بنت ملا علي وانه راجع الطابو لتسجيلها باسمها وانتقالا لورثتها، وقد جلبت المحكمة اضبارة الطابو للدار موضوع الدعوى تسلسل (٤٨) كراد ودققت ووجد فيها سند برقم ٧٨ أذار ١٣١٣ دائمي ذكر فيه ان المتصرف هو ملا عبله بنت علي، وقد استمعت المحكمة الى بينة الطرفين الشخصية، لدى التدقيق ظهر ان المدعى طلب الحكم بوقفية الدار المرقمة (٧/٥) تسلسل (٤٨) كراد باعتبارها من موقوفات ملا عبله وقد صادق المدعى عليه المدعى على عائدة الدار أصلاً الى عبله المذكورة وأفاد المدعى عليه ان أسمها ملا عبله ومعروفة بملة عبله وانظر الوقف، بينما اعترف في الجلسة المؤرخة ١٣ أذار ١٩٦٠ ان عمه علي الحاج حسين كان يتصرف في الدار موضوع الدعوى ويسكنها وقد تصرف فيها من بعد ورثته ومنهم ابنة رزوقي بن علي وان عمه علي كان يقيم التعزية في الدار المذكورة وهي تعزية نسائية، وكذلك قام بأقامة التعزية من بعده ولده المدعو رزوقي من ثمرة بستان الكراد العائدة الى عبلاه^(٢١) التي هي موقوفة لإقامة تعزية الحسين (٨) وقد وجد من الادعاء والدفاع ان كل من الطرفين قدم بينه شخصية لأثبات أقواله فظهر للمحكمة ان بينة الوقف هي التي يلزم ان ترجع على بينة المدعى عليه المنكر للوقف نظرا الى ان بينة اثبتت التعامل والتصرف المستمر لجهة الوقف منذ القديم والى الان أولاً، وثانياً ان بعد شهود المدعى عليه ومنهم الحاج ناجي بن عباس قد ايد بان هذه الدار وقفا وايد جميع شهود المدعى عليه أيضاً استمرار إقامة التعزية المذكورة طيلة المدة المذكورة، وثالثاً ان الحجة الشرعية المؤرخة ١٣٠٩هـ/١٨٩٥م الموشحة بتوقيع المفتي السيد محمد نافع قد حكم فيها بحجة الوقف لدار ملا عبلاه بنت علي وربيع البستان الواقعة في محلة جرف الكراد اللتين ايدتهما الشهادات المستمعة، وان هذه الحجة لقدمها وجريان العمل بعد ذلك بموجبها سواء من حيث صرف في إقامة التعزية واطعام الطعام، حيث ورد في شهادة الشهود انه يوزع خبزاً وكراثاً او من حيث التولية ورد في الحجة ان التولية الى علي بن حاج حسين ومن بعده الارشد فالأرشد من أولاده وتعد وسيلة اثبات تحريرية عززت البينة الشخصية لأثبات صدور الحكم بصحة الوقف المذكور لذلك قرر الحكم بكون الدار المرقمة (٧/٥) تسلسل (٤٨) وقفا من اوقاف ملا عبله بنت علي لإقامة تعزية الحسين (٨) واطعام الطعام بالشروط المدرجة في الحجة المشار اليها ومنع معارضة المدعى عليه الرسوم والمصاريف واجور محاماة وكيل المدعى البالغة (٢٢/٥٠٠) ديناراً حكماً وجاها قابلاً للتمييز وافهم علنا في ١٧ آيار ١٩٦٠^(٢٢)

ثانياً : وقفيات على اعمال خير متنوعة

وقفية دكاكين الحاج علي بن عبد الحسين

^(٢٠) الكراد: اقدم المحلات في مدينة الحلة تقع على الجانب الشمالي لمحلات الحلة السبع القديمة وبعدها من الجانب الشمالي والشرقي نهر الفرات ومن الغرب محلة النعيس سميت بهذا الاسم نسبة الى قبيلة (حاوان) الكردية التي قامت بأدوار خطيرة في التاريخ العراقي . للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد علي اليعقوبي ، البابليات، ج١، ط٢، دار البيان، قم، دت، ص٢٢.

^(٢١) عبلاه: كما ورد ذكر الاسم في الوقفية

^(٢٢) م. أ. ح. دائرة الوقف الشيعي، وقفية عبله بنت علي، محفوظة في سجلات الاوقاف، (مخطوطة) مسجلة في سجلات المحكمة الشرعية، العدد ٧/ب/١٩٦٠، ١٧ آيار ١٩٦٠.

بناءً على الاستدعاء المقدم الى المحكمة الجعفرية في الحلة بتاريخ ١٦ نيسان ١٩٢٣ من قبل الحاج علي بن عبد الحسن في محلة الوردية^(٢٣) من الحلة وعنده ورقة وقفية يطلب تسجيلها وعند ملاحظتها ثبت انها ورقة استشهاد لا وقفية فيلزم اثبات الوقف بالموازين الشرعية، وقد حضر المستأجرون للحوانيت المستخرجة من المسجد الذي يدعي المدعو وقفيتها وهم (عبد بن شريح وحاج عباس بن علوان من سكنة محلة جبران من الحلة وعبد بن اسماعيل من سكنة محلة الطاق من الحلة ومهدي بن الشيخ حبيب من سكنة محلة الجباويين من الحلة)، وسألهم بطريق الانفراد عن معلوماتهم بكيفية الوقف ، فأفاد كل منهم منفرداً: بأنه حسب معلوماتنا ان نماء هذه الحوانيت وغلتها تصرف على تعمير المسجد وتعزية سيد الشهداء هذه الحوانيت المستخرجة واقعة في محلة جبران من الحلة المحدودة بالحدود الاربعة:

جنوباً..... مسبك حاج احمد العجم

شرقاً..... دار سيد موسى

شمالاً..... الطريق الخاص الشهير بطريق بقلی

غرباً..... السوق الكبير

وحسب معلوماتنا الاستشهاد بوقفية هذه الحوانيت ولا نعلم اكثر من هذا ، واما الأيجار فقط يؤجرنا محسن بن عبد الحسن ورأس سنة الايجار هي غرة شهر محرم ١٣٤١هـ ١٩٢٣م ، وفي هذه السنة قد استلم منا تعدادا من وجه الايجار بحسب التصرف الى ان تحسم هذه المسألة في المحكمة الشرعية ، ثم حضر محسن بن عبد الحسن وافاد بان العمل من قديم الزمان على انه يصرف نماء هذه الحوانيت على تعمير المسجد وتعزية سيد الشهداء ، واني قد اجرت مع شركائي هذه السنة وقبضت بعضاً من وجه الايجار وصرفه في تعزية سيد الشهداء ، وثم حضر ناجي بن الحاج علوان من سكنة محلة الطاق من الحلة ومحمد بن خلف الصفار من سكنة محلة جبران من الحلة وجودي النجار بن كاظم من سكنة محلة الجامعين^(٢٤) من الحلة وعبد الحسن القصاب بن حمزة من سكنة محلة المهديّة من الحلة وعباس القصاب بن ترمان من سكنة المحلة المهديّة، وافاد كل واحد منهم على الانفراد اشهد بالله بان هذه الحوانيت الخمسة المستخرجة من المسجد الواقعة في محلة جبران من الحلة في سوق العلوي الطهماسية هي وقف ومنافعها من قديم الزمان تصرف على تعمير المسجد وتعزية سيدنا الحسين (8) وبعد التحقق من هذه الحوانيت الخمسة المستخرجات من المسجد في محلة جبران في سوق العلوي الطهماسية المحدودات بحدودها الاربعة كما تحكيه ورقة الاستشهاد هي وقف وغلتها تصرف على تعزية الامام الحسين (8) وتعمير

(٢٣) الوردية : محلة تقع ضمن مركز قضاء الحلة في الجانب الشرقي لها اذ تتكأ على الضفة اليسرى لنهر الفرات ، وسميت بهذا الاسم نسبة لكونها موردا لشرب الماء ويقال سميت نسبة الى مالکها الاصلي سيد حسين الملقب الوردادي ، و هي قسمان الوردية داخل والوردية خارج ، فالوردية داخل جزء من مدينة الحلة واحدى محلاتها القديمة وهي تحاذي الضفة اليسرى باتجاه الجنوب مقابل جسر صفي الدين الذي كان سابقا يسمى (جسر بيلي) ودورها قديمة وعتيقة ومسقفة بجذوع النخيل وتقع على مرتفع من الارض ، ومن اشهر اسرها (اسرة آل سماكة، آل بنيان ، آل براك، آل جيلابيين، آل سرحان.....) ومن شخصياتها (محمد سماكة، العلامة علي سماكة، سلمان البراك) وهم من رجالات ثورة العشرين ، ومن مساجدها (مسجد سوق جريدي، مسجد العلامة محمد سماكة ،مسجد الوردية، حسينية العريان) ومحلة الوردية داخل تتداخل مع الوردية خارج . للمزيد من التفاصيل ينظر: متحف الحلة المعاصر من محلات الحلة القديمة (محلة الوردية)، التراث الحلي، ٢٩ نيسان ٢٠١٧.

(٢٤) الجامعين : وهي من محلات الحلة القديمة وفيها البدايات الاولى لتأسيس مدينة الحلة سنة ١٤٩٥هـ، واول من سكنها الامير صدقة بن مزيد وتحتوي المحلة على ازقة ضيقة وملتوية تحكي ماضي الحلة وتؤرخ لها (دبان ، الحلاوية ، العزة، بيت علوش ، عكد زرزور) ، وتتميز بوجود العديد من المكتبات الوقفية منها المكتبة العوضية التي تقع في مركز الجامعين مجاور مسجد بنات الحسن ، واحتوت الكثير من الكتب و المخطوطات وقد اشترها آل خرسان واحتوت وهي بحوزتهم . للمزيد من التفاصيل ينظر :مسلم محمد العميدي ، محلات وقرى الحلة ، مج ١ ، متحف الحلة المعاصر ، الحلة ، ٢٠٢١ ، ص ٣.

المسجد، فلذا حكم الحاكم الشرعي بصحة الوقف المذكور، وقد نصب الحاكم الشرعي (الحاج علي بن حاج عبد الحسين الدباغ) متولياً على الاوقاف المذكورة وإن يصرف غلتها على تعمير الجامع وفرشه ولوازمه واوصاه بتقوى الله عز وجل والاخذ بطرق سبيل النجاة حكماً صحيحاً شرعياً وسجل الوقف الواقع بالطلب في اليوم الثاني عشر من شهر رمضان المبارك لسنة احدى واربعين وثلاثمائة والـف هجرية المصادف اليوم التاسع والعشرين من شهر نيسان لسنة ثلاث وعشرين وتسعمائة والـف ميلادية^(٢٥).

وبعد وفاة علي بن عبد الحسين اصبحت التولية على الدكاكين شاغرة وإن عبد المحسن بن عبد الحسين هو من نسل الواقف، لذلك وجد ان قرار المجلس العلمي القاضي بتوجيه جهة التولية على الاوقاف المذكورة الى عبد المحسن وصدرت ارادة ملكية بذلك^(٢٦) بناء على ما عرضه رئيس الوزراء بتوجيه جهة التولية على اوقاف علي بن عبد الحسين في الحلة الى السيد عبد المحسن بن عبد الحسين^(٢٧).

وفي ٢٧ تموز ١٩٤٣ اجتمع المجلس العلمي في دائرة مديرية اوقاف الحلة تحت رئاسة القاضي الشيخ عبد المهدي سميسم وعضوية كل من مدير اوقاف الحلة السيد عبد الحسين شكاره والسيد خليل سيد ابراهيم امام وخطيب جامع الهيتاوين والشيخ محمد نافع امام وخطيب الجامع الشرقي في الحلة والسيد عبد الستار امام وخطيب الجامع الكبير وتليت العريضة المرفوعة من قبل موسى بن محسن العبد الحسين المتضمنة طلب تعيينه متولياً على مسجد العلاوي والحوانيت الخمسة المستخرجة منه والموقوفة من قبل جده علي بن حسين، فعليه وبموجب الاعلام الصادر من محكمة شرعية الحلة بعدد(٨٨) وتاريخ ١٣ كانون الاول ١٩٤٢ المتضمن ثبوت ارشدية المرقوم وتوفير الشروط القانونية قرر بالاتفاق توجيه جهة التولية على المسجد المذكور والحوانيت الخمسة المستخرجة منه الى المرقوم موسى بن محسن العبد الحسين الدباغ^(٢٨)، وهذه ارقام المحلات الموقوفة من قبل علي بن حسين الدباغ وتسلسلها كالتالي:

جدول رقم (١)
يمثل ارقام المحلات الموقوفة وتسلسلها^(٢٩)

نوع الملك	رقم الملك	موقع الملك
دكان	٦/٣٦٩	حلة سوق العلاوي
دكان	٦/٣٧١	حلة سوق العلاوي
دكان	٦/٣٧٣	حلة سوق العلاوي
دكان	٦/٣٧٥	حلة سوق العلاوي
دكان	٦/٣٧٧	حلة سوق العلاوي

(٢٥) م. أ. ح. ، دائرة الوقف الشيعي، اعلام وقف الحاج علي بن عبد الحسين ، جلد ٢، صحيفة ٣٤٨ ، نمرة ١٦ ، ٢ نيسان ١٩٢٣.

(٢٦) م. أ. ح. ، دائرة الوقف الشيعي، قرار مجلس شوري بخصوص توجيه جهة التولية على اوقاف علي بن عبد الحسين ، العدد ٧١ ، ٩ تموز ١٩٣٣ ، اضبارة رقم ٣٥ ، ص ١٠٠.

(٢٧) م. أ. ح. ، دائرة الوقف الشيعي ، صدور ارادة ملكية، رقم ٢٧٣ ، بتاريخ ٢١ آب ١٩٣٣ .

(٢٨) م. أ. ح. ، دائرة الوقف الشيعي ، قرار المجلس العلمي بشأن توجيه جهة التولية على اوقاف علي بن عبد الحسين ، العدد ٢٧ ، ٢ تموز ١٩٤٣ ، اضبارة رقم ٣٥ ، ص ١١٤ .

(٢٩) الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على المصدر ، م. أ. ح. ، اوقاف مسجد العلاوي، اضبارة رقم ٣٥ ، د. ع. ، د. ت. ، ص ٢٠٥.

وقف الحاج محمد علي بن وهيب

ان العلوة الواقعة في محلة جبران المرقمة ²¹¹/₅ بموجب سند الطابو المرقم (٢) والمؤرخ تموز ١٩٢٨ دائمي ملك صرف مملوكة باعتبار الفين وثلاثة وسبعين سهماً من الف وثلاثمائة وأربعين وقفاً علي بن وهيب، والف وثلاثة وثلاثين سهماً الى الحاج علي بن حسين الوهيب من العراقيين ومن المالكيين الحاج محمد علي بن وهيب وقف السرداب الصغير قرية لله تعالى وتامم الحمد المدورة وقفاً صحيحاً شرعياً لتصرف واراداتها بعد تعميرها كل سنة بسنتها في إقامة في إقامة مأتم سيدنا الحسين (8) مدة عشرة أيام في شهري محرم وصفر وتداول الاحاديث النبوية والمواعظ المشرفة وما جرى على البيت (%) من المظالم والمحن، واذا فضل شيء من الواردات فأنها تعود الى الامام الحسين (8)، وقد جعل ونصب هادي بن محمد وريمة بنت عبود متولين على الوقف المار ذكره فاذا انقرض نسل المتولي لا سمح الله تعالى تعود توليه الوقف المذكور بيد شكرية بنت الحاج محمد علي ثم بيد الارشد من أولادها الذكور والاناث ما تعاقبوا وتناسلوا ظهراً بعد ظهر وبطناً بعد بطن واذا انقرضوا جميعاً تعود التولية بيد العالم المقدم من علماء الشيعة الامامية، ثم ان الواقف المؤمى اليه قد سلم الموقف المذكور للمتولين المذكورين واشترط ان يكون الوقف على الوجه المسطور فلا يباع ولا يوهب ولا يرهن ولا يؤجر لا أكثر من سنة واحدة، وذلك بموجب اعداد الوقف الصادر من محكمة شرعية الحلة المؤرخ (١٣٤٧ هـ/ ١٩٢٨ م) و عدد (٢٩) تاريخ ٩ مايو ١٩٢٨ م وعليه اجريت مسالة الوقف بحدوده الاتية:-

شرق الشمال دكان ورثة علي الحداد المرقم (٥/٢١٠) تسلسل ١٢٢ ويتم ورثة جيجون ذات تسلسل ١٠٤٨ و ١٠٤٩.

الشمال الجنوبي الطريق العام ويتم بالعلوة العائدة الى ورثة عباس بن عبد علي (٥/٢١٧) تسلسل ٣٢٥ الغرب الجنوبي العلوة المذكورة (٥/٢١٧) تسلسل ٣٢٥ ويتم بالعلوة العائدة الى السيد الى السيد عبود بن السيد عطية المرقمة (٢١/٢٢١) تسلسل ٣٢١

الجنوب الغربي الدار العائدة الى نبيهة من الحاج عبد الله سابقاً واليوم الى الحاج سيد عليم بن الحاج عبد الرضا المرقمة (٣٦/١٦) ويتم بدار العائدة الى حزب المالية ورقمها (١٥٦/٨) تسلسل ١٠٠٨. (٣٠)

اوقاف محمد صالح شريف

ان محكمة الحلة الشرعية قد تشكلت من قاضياها الشيخ محمد جواد المأذون بالقضاء باسم صاحب الجلالة ملك العراق واصدر حكمة الاتي:-

حضر محكمة الحلة الشرعية الحاج عبد الرزاق جلبلي وانيسه ونورية وعطية أولاد صالح بن محمد مهدي الشريف الملقب بصالح بن محمد مهدي آل شريف الذين هم الوارثون الشرعيون للمتوفي صالح بن محمد مهدي المذكور حسب القسم الشرعي الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٧ جمادى الاولى ١٣٣٩ هـ ١٩٢١ م و عدد (٢٣٠) وعقب حضورهم وتعريف ذاتهم من قبل الشهود (علي الحسون وعبد الرزاق بن علي) انهم قد وقفوا وقفاً صحيحاً مؤبداً الأملاك الاتي اسماءها وهي الدكان المرقم (٥/٤/٤) ومعمل الدبس رقم (٥/٤٠٥) الواقعة في محلة جبران وبستان

(٣٠) م أ ح ، دائرة الوقف الشيعي ، سند طابو/ سجل ١٩ ، ١٠ جلد ، صحيفة ٩١ ، ٢٣ ربيع الاخر ١٣٤٧ هـ ٨١ حزيران ١٩٢٨ .

رقم (٦٣/١) كراد و العلوة رقم (٥/٢٤٨) الواقعة في محلة المهديّة، والدكاكين المرقمات (٥/٢٥٠ و ٥/٢٥٢ و ٥/٢٥٤ ودار ٥/٢٥٦) الكائنات في محلة المهديّة ايضاً، والدكان تسلسل (١٢١٤) ودكان تسلسل (١٢١٥) ودكان تسلسل (١٢١٦) ودكان تسلسل (١٢١٧) الكائنات في محلة جبران والتي هي مسجد باسم صالح جبلي بن مهدي آل شريف، ولم يجر انتقال لأسمائهم كاتب بذلك مديرية طابو الحلة المؤرخ ٢٩ آب ١٩٣٣ عدد (١٦٦٨٢٢) وصدر بذلك اليوم المؤرخ ٢٩ آب ١٩٣٣ بانهم أوقفوا هذه الأملاك بحدودها ومشتملاتها وذلك لبناء مسقى خانه في طريق كربلاء وكذلك على إقامة وتعزية سيدنا الحسين (٨) وان جدهم المدعو الحاج عبد الرزاق جبلي متولياً على وارداتها وتعميرها ما دام حياً حسب الحجة الشرعية المار ذكرها ومن يعده الارشد فالارشد من الذكور دون الاناث ما تعاقبوا وتتاسلوا، صدر هذا الوقف عن الواقفين بنية القرية لله تعالى واذن للمتولي بالوقف فقبيض الوقف المذكور واستلمه بشرطه الصحيح، فقد حكم بصحة وقف ما يعود للورثة المذكورين من الأملاك بأنواعها وعلى المتولي القيام بما يلزم للوقف المذكور حسب شرط الواقفين، وسجل في اعلام الصحيفة المرقم (٤٦) المؤرخ ٢٩ شعبان ١٣٥٢ وسجل بالطلب (١١) رجب ١٣٥٢ هـ المصادف ٣٠ تشرين الاول ١٩٣٣ (٣١).

وبموجب السند العقاري المؤرخ (١٩٤٥) فان ارض الدكان مع ابنته المرقم (١٢١٦) الواقع في محلة جبران بحدوده الأربع

شمالاً..... معمل الدبس العائد لأصحاب الملك ٦/٤٠٥ تسلسل ٧٤
غرباً..... دكان أصحاب الملك ١٢١٧
جنوباً..... الطريق العام
شرقاً..... دكان أصحاب الملك ١٢١٥

هو ملك صرف باعتبار ستين سهماً منها عشرين سهماً وصاية بألفين واربعين سهماً وقف فهمية بنت امين الحاج علي الحسون وعبد الرزاق وعطية وانيسة ونورية أولاد محمد صالح بن محمد مهدي شريف الخيري للأمام الحسين (٨) (٣١)

والسند العقاري المؤرخ (١٩٤٥) ايضاً، ان أراضي الدكان المرقم (١٢١٥) جبران مع ابنته ملك صرف بحدوده الأربع:-

شمالاً..... معمل الدبس العائد لأصحاب الملك ٦/٤٠٥ تسلسل ٧٤
غرباً..... دكان أصحاب الملك ١٢١٦
جنوباً..... الطريق العام
شرقاً..... دكان أصحاب الملك ١٢١٤

باعتبار ستين سهماً منها عشرين سهماً وصاية بألفين واربعين سهماً، وقف فهمية بنت امين الحاج علي الحسون وعبد الرزاق (عطية وانيسة ونورية أولاد مجمد صالح بن محمد مهدي شريف الخيري للأمام الحسين (٨)) (٣٣).

(٣١) م أ ح ، دائرة الوقف الشيعي ،وقفية محمد صالح شريف، محفوظة في سجلات الأوقاف، (مخطوطة) مسجلة بسجلات المحكمة الشرعية، ١١ رجب ١٣٥٢ هـ ٣٠ تشرين الاول ١٩٣٣ م.

(٣٢) جمهورية العراق ، وزارة العدل ، مديرية التسجيل العقاري العامة ، دائرة الوقف الشيعي ، سند طابو ، العدد ٨٥ ، جلد ٤٠ ، كانون الأول ١٩٤٥ .

وقفية حسين الجناحي

بناءً على طلب المدعي (جار بن ملا حسين الجناحي) الذي حضر الى محكمة الحلة الشرعية امام قاضيها السيد عبد الوهاب الصافي المأذون بالقضاء باسم صاحب الجلالة ملك العراق وأفاد قائلاً: ان والده الملا حسين كان في حال انه قد وقف ما هوله وتحت تصرفه الدار الكائنة في محلة الجباويين^(٣٤) من الحلة المرقمة (٦٦/١٧) مع نصف الحانوت المرقم (٦٨/٤) الكائن في الجباويين أيضاً وصرف غلتها على اقامة مآتم سيدنا الحسين (٨) واطعام الطعام، وأن المدعي عليها (نينو بنت ملا حسين) تعارض في هذا الوقف، فطلب الحكم بثبوت وقف الدار ونصف الحانوت المنوه عنهما على الجهة المذكور وتحميلها مصاريف المحاكمة وبرز المدعي قساماً شرعياً صادراً من محكمة الحلة الشرعية بتاريخ (٨ تموز ١٩٣٤ وعدد ١١٩) يتضمن انحصار وراثته المتوفى ملا حسين بن عليوي الجناحي بزوجته نزهة بنت فضل وأولاده البالغين (جار ومهدي ولطفية ونسميه ونينو الملقبة (نباتة) لا غير ثم توفيت المزبورة نزهة وانحصرت وراثتها الشرعية بأولادها المذكورين لا غيرهم ولدى السؤال من المدعي عليها والورثة الامرين المدونة أسمائهم في القسم المبرز، أجاب كل واحد منهم بعد تعريض ذاته لدى المحكمة بان مورثهم الملا حسين المزبور كان قد أوقف الدار ونصف الحانوت المذكورين بموجب وقفية فقدت منهم ولما كانوا جميعاً يخشون ان ينقلب هذا الوقف الى ملك يوماً من الأيام حاولوا جميعاً اثبات وقفه من جهة رسمية، ولا تزال لديهم بينة شخصية تؤيد ادعاءهم الوقف ولدى احضار البينة المؤلفة من الحاج علي بن موسى وعبود الحاج علوان وعبد الحسين بن محمد وعبد علي بن محمد وشيخ حسن فنن واستماع شهادتهم، افاد كل واحد منهم قائلاً: أنه سمع من لسان الملا حسين الجناحي بانه قد وقف تمام الدار العائدة له ونصف الحانوت العائد له أيضاً لإقامته تعزية سيدنا الحسين (٨) وقد شاهدوا المتولين على هذا الوقف هما ولداه جار ومهدي ينفذان شرط الواقف، وأن التولية على الوقف بيد أولاده، ولما بين ما يستلزم التحقيق افهم منا المحاكمة واعترف المدعي عليها وباقي الورثة حسب القسم المبرز وقد أصدرت المحكمة حكماً بثبوت وقف تمام الدار ونصف الحانوت الكائنين في محلة الجباويين من الحلة العائدين للمتوفى ملا حسين بن عليوي الجناحي وتحمل المدعي عليها والورثة مصاريف المحاكمة وافهم علنا ما دفع بالطلب ٦ جمادى الآخرة ١٣٥٦ هـ المصادف ١٦ آب ١٩٣٧ م^(٣٥).

وقفية السيد ياقوت بن السيد موسى الملحق^(٣٦)

ان الأملاك الموقوفة في دائرة أوقاف الحلة العائدة الى السيد ياقوت هي أوقاف ذرية تتفق صدقة جارية على أولاد المتوفى وبناته، وذلك كما جاء في قرار محكمة بداءة الحلة كما ان القيصرية والدكاكين المستخرجة منها

(٣٢) جمهورية العراق ، وزارة العدل ، دائرة الوقف الشيعي ، مديرية التسجيل العقاري العامة ، سند طابو ، العدد ٨٨ ، جلد ٤٠ ، كانون الأول ١٩٤٥ .

(٣٤) الجباويين: احدى محلات الحلة يرجع تاريخها الى القرن السادس الهجري وسميت نسبة الى قرية (جبة) الواقعة في مدينة الرمادي فعلى اثر التناقض والحروب الطائفية التي استمرت اكثر من قرنين بين الصفويين والعثمانيين اضطر احد اجداد (ال) جباوي الى النزوح من جبه فاتخذ الحلة موطناً له ونسبت اليهم المحلة التي سكنوا فيها وقد سكنها شخصيات كان لها الاثر في نشر الثقافة والمعرفة مثل بيت الفلوجي، بيت الحلو. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد علي اليعقوبي، ديوان عبد الحسين شكر، ج ٢، المطبعة العلمية، النجف، ١٩٥٥، ص ١٤٥.

(٣٥) جمهورية العراق، م. أ. ح. دائرة الوقف الشيعي، وقفية حسين الجناحي، محفوظ في سجلات الأوقاف، (مخطوطة) مسجلة في سجلات المحكمة الشرعية، ٦ جمادى الآخرة ١٣٥٦ هـ ١٦ آب ١٩٣٧ م.

(٣٦) الوقف الملحق: هو الذي يديره متول ومشروط صرف غلته او بعض منها على المؤسسات الدينية والخيرية وهو يشمل الوقف الذري الذي يديره متول ومشروط صرف غلته الى من عينهم الواقف من ذريته او غيرهم وأيضاً الوصية بالخيرات التي تخرج مخرج الوقف. للمزيد من التفاصيل ينظر: علي عبد الرزاق خلف الجبوري، الخدمات الوقفية في الموصل ١٩٥٨-١٩٨٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة الموصل، ٢٠٢١، ص ١٨.

والخان هي وقف خرج مخرج الوصية تصرف غلتها صدقة جارية لإطعام الطعام الى الفقراء وقراءة القرآن وإقامة المآتم الحسينية واعتبار الدار الكبيرة المرقمة (42/6) وقفا تقرأ فيها التعزية للأمام الحسين (8)، وبما ان المتوفى يقول في وصيته المحفوظة في محكمة بداءة الحلة (أما الدار الكبيرة فهي وقف للحسين (8) من ابائي واجدادي، وأما ثلثا المذكور ويقصد المتوفى تلك الأملاك الموقوفة) وهي كما جاء في وصيته (وقد حصرت ثلثي من مجموع الخان الصغير ومجموع الدكاكين التسع الملاصقات له مع مجموعة دكاكين القيصرية فهو صدقة جارية ويذكر المتوفى السيد ياقوت في وصيته عن ثلثه ان يكون بعد وفاته صدقة جارية والوصي على ثلثي المذكور بعد وفاء ديني الحجة المذكور (المرزة حسين النائي وجميع اولادي وبناتي) وذكر أيضا في وصيته ان (تولية التعزية وعشرة عاشوراء فهي بيدي مدة حياتي ومن بعد وفاتي الى يد الحاكم الشرعي الذي هو احد اوصيائي) (37)، والنتيجة ان المتوفى السيد ياقوت قد أوقف أملاكه وجعلها صدقة جارية تخرج مخرج الوصية، ومعنى ذلك انها تنفق الى أولاد المتوفى وبناته الذين جعلهم اوصيائه كلهم حتى لا تتسرب الغلة لغيرهم لأن الوصي هو الذي يقوم بصرف غلة الأملاك خوفا من تنافس الشركاء وبيعها واتلاف ثمنها فذلك يقضي بأن المتوفى قد وقف أملاكه وقفا ذريا كما يؤدي ذلك قرار محكمة بداءة الحلة المرقم ي/ب/٣٢/٣٧ والمؤرخ ١٤ حزيران ١٩٣٩ م.

أما الدار التي خصصت لإقامة التعزية فيها للحسين (8) فجعل توليتها لحاكم الشرع الذي هو احد اوصيائه ولما كان حاكم الشرع الذي انتخبه المتوفى هو مرزه حسين النائي هو الأخير قد توفي أيضا فأُن التولية ترجع الى بقية الاوصياء هم أولاد المتوفى السيد ياقوت وبناته لأن حاكم الشرع المذكور هو احد اوصياء المتوفى كل من أولاد المتوفى السيد ياقوت له الحق بإقامة التعزية للحسين (8) في الدار الكبير لا يمنعه احد من ذلك كما ان بنات المتوفى الساكنات في الدار هن لا يزلن يقمن التعزية كما انهن مستعدات لإقامة وتأدية كافة الخدمات لتعزية الحسين (8) وأيضا يسمح لغير الورثة بإقامة التعزية لانها دار موقوفة اعدت لهذا الغرض (38).

وقفية جواد السيد حمود بهية وحليمة السيد عبد الحسن بهية

بناء على الطلب المقدم من قبل السيد جواد السيد حمود بهية وحليمة بنت السيد عبد الحسن بهية المؤرخ ١٢ كانون الثاني ١٩٧٠ تشكلت محكمة شرعية الحلة من قاضيه السيد محمد القزويني المأذون بالقضاء باسم الشعب، اذ تضمن طلبها الاذن لهما بتسجيل تمام الدار الواقعة في محلة التعيس (39) في الحلة المرقمة

(37) م. أ. ح.، دائرة الوقف الشيعي، اضبارة السيد ياقوت رقم (١)، عريضة مديرية الاوقاف العامة، العدد ٨٦/٢٣١، ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٦، ص ٢٠٧.

(38) م. أ. ح.، المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

(39) محلة التعيس: من محلات الحلة القديمة اذ تقع في الصوب الكبير للمدينة تحدها من الشمال محلة الكراد ومن الجنوب محلة الجباويين ومن الغرب يحدها الشارع العام تتميز بأرضها المتموجة شيدت فيها الكنيسة الاوربية سنة ١٩٤١ من اشهر اسرها وعوائلها المعروفة اسرة آل صحاف واسرة آل العذراي واسرة آل خسباك وتضم المحلة مرقد الشيخ ورام ويوجد فيها مسجد التعيس ومسجد الرحمة المصلوخي سابقا تعود تسميتها بهذا الاسم الى وجود مرتفع يسمى تل التعيس فاطلقوا عليها هذا الاسم والعيس معناها الجمل وتلفظ أحيانا ناعيس وقد يكون الاسم من الطعس وهو التل الصغير. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الرضا عوض، من ذاكرة الحلة، دار الفرات للثقافة والاعلام، بابل، ٢٠٢٠، ص ١٣١.

١٩٧/٧ تسلسل (٣٣) بموجب سند الطابو المرقم ١٨ كانون الأول سنة ١٩٤٩ جلد دائمي ٤١ وفضلة الطريق العام الواقعة امام الدار المشتركة بينهما أيضا تسلسل ٣٨٤ محلة التعيس بموجب سند الطابو المؤرخ ٢٨ كانون الأول ١٩٥٩ جلد ١٣٧ وهما ملك صرف للشريكين المذكورين^(٤٠) بجميع مشتملاتهما الحاضرة وما يشيد على الدار، وفضلة الطريق العام في المستقبل وقفا خيريا لا يباع ولا يشتري ولا يرهن ولا يوهب ولا يؤجر لأكثر من ثلاث سنوات ويصرف ريعه وبذل ايجاره على ما تحتاجه المقبرة الواقعة في وادي السلام في النجف الاشرف التي هي تحت حيازة السيد جواد السيد حمود بهية وولده السيد حسن السيد جواد بهية مناصفة بينهما بموجب الوصولات الصادرة من مديرية الدفينة في النجف الاشرف المرقمة ٣٩ و٤٠/٨٣٩٨٤ في ٣٠ كانون الثاني ١٩٦٨ و ٢٠، ١٩/٨٦٠٢٥ في ١٠ آذار ١٩٦٩ وهما الذين قاما بتشبيدها وحيث ان المقبرة المذكورة تحتاج الى الصرف والانفاق مثل الماء والكهرباء والخادم وقراءة القرآن الكريم والادامة والصيانة واثاث وانشاء غرف في الطابق الثاني من المقبرة بحيث تكون الأولوية الأهم نفعا، وما زاد على ذلك فيصرف في وجوه البر والخيرات وإقامة تعزية في العشرة الاولى من شهر محرم الحرام لسيدنا الحسين (8) واطعام الطعام للفقراء في الليالي العشرة المذكورة ورد المظالم وصوم وصلوات وزيارات الائمة الاطهار (%) وقد جعل الواقفان التولية على الوقف المذكور السيد جواد السيد حمود بهية طيلة حياته ومن بعده تكون التولية بيد السيد حسن السيد جواد بهية ومن بعده تكون بيد السيد عدنان السيد جواد بهية ومن بعده تكون التولية بيد السيد هشام السيد جواد ومن بعده تكون التولية بيد السيد صباح جواد بهية ومن بعده تكون التولية للأرشد من أولاده الذكور دون الاناث ظهرا بعد ظهر وبطنا بعد بطن فاذا انقرضوا لا سمح الله تكون التولية على الوقف المذكور بيد العالم المجتهد آنذاك للطائفة الجعفرية الاثني عشرية وان المقبرة خصصت لدفن الواقفين واولادهم واحفادهم وما يقرره المتولي من دفن أي شخص من عائلة ال بهية وللكشف الجاري من قبل هذه المحكمة تقدير الدار وفضلة الطريق العام من قبل الخبير عبد الحسن بغية مبلغ الف ومائة دينار للدار المذكورة ومائة دينار لفضلة الطريق المذكورة وشهادة الشاهدين، وعليه وبالطلب قررت الاذن للمستدعين السيد جواد حمود بهية وحليمه عبد الحسن بهية مراجعة دوائر الطابو والدوائر المختصة وتسجيل الدار الواقعة في محلة التعيس في الحلة المرقمة (١٣٧/٧) تسلسل (٣٣) بموجب سند الطابو المرقم ١٨ كانون الأول ١٩٤٩ جلد دائمي ٤١ فضلة الطريق الواقعة امام الدار المشتركة بين الطرفين أيضا تسلسل ٣٨٤ محلة التعيس بموجب سند الطابو المؤرخ ٢٨ كانون الأول ١٩٥٩ جلد ١٣٧ وقفا خيريا حسبما هو مسطور على الشرائط المذكورة وسجل بالطلب ليكون العمل بمقتضاه وافهم كل من الواقفين والمتولين بذلك علنا تحرير في ١٤ كانون

(٤٠) مقابلة شخصية مع فوزي موسى عبد الحسين داوود عليوي بهية ، مدير فني اقدم اتصالات بابل(متقاعد حالياً) ، حي الجزائر، مواليد ١٩٥٥، ١٩ نيسان ٢٠٢٢.

الثاني ١٩٧٠^(٤١) وكانت مساحة الأرضية قبل البناء تعد البراني وتقام فيها المجالس الحسينية والندوات الثقافية لأهالي المنطقة والحلة^(٤٢).

الخاتمة

من خلال دراستنا الموضوع نجد ان الوقف هو من افضل الاعمال التي يتقرب بها العبد الى الله تعالى وله دور كبير في مجال تشييد المؤسسات الدينية الخدمية فالمزارات والمراقد والمقامات تعد اولى المؤسسات الدينية التي ترتبط بها الوقف ارتباطا وثيقا.

تم وقف العديد من الدور السكنية والاراضي والبساتين والخانات والدكاكين في لواء الحلة من قبل العديد من النساء , و نجد ان اغلب وارداتها موقوفة في اقامة مأتم التعزية للأمام الحسين (8) واطعام الطعام للفقراء والمساكين وعلى اعمار المساجد والحسينيات .

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر تم بناء حسينيات وقفية كمؤسسات دينية وثقافية اذ قام بعض الواقفين بشراء قطع اراضي في كربلاء ووقفوها كصدقة جارية بنية خالصة قربة لله تعالى , اذ اتخذت من اسم الحسين (8) شعارا لها وتطورت بالتدريج فتحولت الى مؤسسات اجتماعية وثقافية.

(٤١) الجمهورية العراقية ، م. أ. ح. ، دائرة الوقف الشيعي ، وقفية السيد جواد السيد حمود بهية وحليمة بنت السيد عبد الحسين بهية، العدد ٩٧٠/٧ ، ١٤ كانون الثاني ١٩٧٠ .

(٤٢) مقابلة شخصية مع حمود عبد المجيد بهية ، أستاذ جامعي متقاعد ويعمل الان تدريسيا في كلية العراق الجامعة ، البكرلي ، ١٩٥٥ ، ٢١ نيسان ٢٠٢٢ .

قائمة المصادر

اولا : وثائق ديوان الوقف الشيعي

- ١- م. أ. ح. ، دائرة الوقف الشيعي، اعلام وقف الحاج علي بن عبد الحسين ، جلد ٢، صحيفة ٣٤٨ ، نمرة ١٦ ، ٢ نيسان ١٩٢٣.
- ٢- م. أ. ح. ، دائرة الوقف الشيعي، سند طابو/ سجل ١٩ ، ١٠ جلد، صحيفة ٩١، ٢٣ ربيع الآخر ١٣٤٧ هـ ٨\ حزيران ١٩٢٨.
- ٣- م. أ. ح.، دائرة الوقف الشيعي، وقفية ونسبه فليح، محفوظ في سجلات الأوقاف، (مخطوطة) مسجلة في سجلات المحكمة الشرعية، ٢٣ جمادى الاولى ١٣٤٧ هـ ٦ تشرين الثاني ١٩٢٨ م.
- ٤- م. أ. ح. ، دائرة الوقف الشيعي ، صدور ارادة ملكية، رقم ٢٧٣، بتاريخ ٢١ آب ١٩٣٣ .
- ٥- م. أ. ح. ، دائرة الوقف الشيعي، قرار مجلس شوري بخصوص توجيه جهة التولية على اوقاف علي عبد الحسين ، العدد ٧١ ، ٩ تموز ١٩٣٣ ، اضبارة رقم ٣٥.
- ٦- م. أ. ح. ، دائرة الوقف الشيعي ، وقفية محمد صالح شريف، محفوظة في سجلات الأوقاف، (مخطوطة) مسجلة بسجلات المحكمة الشرعية، ١١ رجب ١٣٥٢ هـ ٣٠ تشرين الاول ١٩٣٣ م.
- ٧- جمهورية العراق، م. أ. ح. ، دائرة الوقف الشيعي ، وقفية حسين الجناحي، محفوظ في سجلات الأوقاف، (مخطوطة) مسجلة في سجلات المحكمة الشرعية، ٦ جمادى الاخرة ١٣٥٦ هـ ٦ آب ١٩٣٧ م.
- ٨- الحكومة العراقية ، دائرة كاتب عدل الحلة ، وقفية خديجة بنت الحاج محمد جواد الجبائي ، مخطوطة سجلت بديوان التدوين القانوني ، العدد ٣٨ عمومي ٩٠١٧١ ، شعبة هيئة التدوين ، ١٧ كانون الثاني ١٩٤٢ ، استخرجت هذه الوقفية من قبل هادي بن صالح الجبائي واستلم الاصل والصورة المصدقة بتاريخ ١٥ شباط ١٩٤٢ .
- ٩- م. أ. ح. ، دائرة الوقف الشيعي، محكمة شرعية الحلة ، وقفية معصومة الزهيمبي ، محفوظة في سجلات الأوقاف، مخطوطة مسجلة في سجلات المحكمة الشرعية ، ٩ صفر ١٣٦١ هـ ٢٥ شباط ١٩٤٢ م.
- ١٠- م. أ. ح. ، دائرة الوقف الشيعي ، قرار المجلس العلمي بشأن توجيه جهة التولية على اوقاف علي بن عبد الحسين ، العدد ٢٧، ٢ تموز ١٩٤٣ ، اضبارة رقم ٣٥.
- ١١- جمهورية العراق ، وزارة العدل، مديرية التسجيل العقاري العامة، دائرة الوقف الشيعي، سند طابو ، العدد ٨٥ ، جلد ٤٠ ، كانون الأول ١٩٤٥.
- ١٢- جمهورية العراق، وزارة العدل ، دائرة الوقف الشيعي ، مديرية التسجيل العقاري العامة، سند طابو ، العدد ٨٨ ، جلد ٤٠ ، كانون الأول ١٩٤٥.
- ١٣- م. أ. ح. ، دائرة الوقف الشيعي، اضبارة السيد ياقوت رقم (١)، عريضة مديرية الاوقاف العامة، العدد ٨٦/٢٣١ ، ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٦ .
- ١٤- م. أ. ح. ، دائرة الوقف الشيعي ، قائمة الاملاك المتعلقة بأوقاف اسما خاتون، استثمار رقم ٢٨/٢٥ ، ١٥ آيار ١٩٥٢.
- ١٥- م. أ. ح. ، دائرة الوقف الشيعي ، قائمة الاملاك المتعلقة بأوقاف اسما خاتون، استثمار رقم ٦٦/٢٥ ، ١٥ آيار ١٩٥٢.
- ١٦- م. أ. ح. ، دائرة الوقف الشيعي ، قائمة الاملاك المتعلقة بأوقاف اسما خاتون، استثمار رقم ٢٦ ، ٢ حزيران ١٩٥٢.
- ١٧- م. أ. ح. ، دائرة الوقف الشيعي، قائمة الاملاك المتعلقة بأوقاف اسما خاتون، استثمار رقم ٢٦ ، ١٥ تموز ١٩٥٢.
- ١٨- م. أ. ح. ، دائرة الوقف الشيعي ، قرارات تسوية مقاطعة (١٦) كويرش الموقوفة من قبل اسما خاتون العدد ٥٢/٣٠ ، ١١ شباط ١٩٥٦.
- ١٩- الجمهورية العراقية ، وزارة العدل ، دائرة الوقف الشيعي ، مديرية التسجيل العقاري العامة ، سند طابو، العدد ٦ ، جلد ١٠٤ ، ٦ كانون الثاني ١٩٥٧.
- ٢٠- الجمهورية العراقية ، دائرة كاتب عدل الحلة ، دائرة الوقف الشيعي ، وقفية الحاجة انيسة المهدي ، العدد ٢٢٦٠ ، مسجلة في سجلات المحكمة الشرعية، ٨ آب ١٩٥٩ م.
- ٢١- م. أ. ح. ، دائرة الوقف الشيعي، وقفية عيلة بنت علي، محفوظة في سجلات الاوقاف ، (مخطوطة) مسجلة في سجلات المحكمة الشرعية، العدد ٧/ب/ ١٩٦٠ ، ١٧ آيار ١٩٦٠.

- ٢٢- الجمهورية العراقية، محكمة شرعية الحلة، دائرة الوقف الشيعي، وقفية نسمة ظاهر العتابي، العدد ٩٦٠/١٤٥، رقم القرار ٩٦٠/٢٧٨، ٤ آب ١٩٦٠.
- ٢٣- الجمهورية العراقية، م. أ. ح.، دائرة الوقف الشيعي، وقفية السيد جواد السيد حمود بهية وحليمة بنت السيد عبد الحسين بهية، العدد ٩٧٠/٧، ١٤ كانون الثاني ١٩٧٠.
- ٢٤- م. أ. ح.، اوقاف مسجد العلاوي، اضبارة رقم ٣٥، د. ع.، د. ب.

ثانيا : الرسائل و الاطاريح الجامعية

١. بشار اسماعيل ابراهيم، الموقوفات الإسلامية في قضاء تكريت ١٩٧٦-٢٠١٢ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة تكريت، ٢٠٢١.
٢. عقيل كاظم والي الظالمي، التحليل المكاني لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة الرميثة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المثنى، ٢٠١٦.
٣. علي عبد الرزاق خلف الجبوري، الخدمات الوقفية في الموصل ١٩٥٨-١٩٨٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة الموصل، ٢٠٢١.

ثالثا : الكتب

١. عبد الرضا عوض، من ذاكرة الحلة، دار الفرات للثقافة والاعلام، بابل، ٢٠٢٠.
٢. محمد علي البيهقي، البابليات، ج ١، ط ٢، دار البيان، قم، د. ت.
٣. محمد علي البيهقي، ديوان عبد الحسين شكر، ج ٢، المطبعة العلمية، النجف، ١٩٥٥.
٤. مسلم محمد العميدي، محلات وقرى الحلة، مج ١، متحف الحلة المعاصر، الحلة، ٢٠٢١.

رابعا : البحوث

١. متحف الحلة المعاصر من محلات الحلة القديمة (محلة الوردية)، التراث الحلي، ٢٩ نيسان ٢٠١٧.
٢. مركز العتبة العباسية المقدسة، دار الكفيل، كربلاء المقدسة، ٢٠١٦.

خامسا: المجالات

منذر عبيس متعب، وظيفة متولي الوقف وحقوقه دراسة مقارنة بين فقه الامامية والقانون، مجلة مركز دراسات الكوفة، ج ١، العدد ٥٤، كلية الامام الكاظم (ع)، النجف الاشرف، ٢٠١٩.

سادسا: المقابلات الشخصية

- ١- اتصال هاتفي مع جليل الجبائي، بتاريخ ٢٣ حزيران ٢٠٢٢، مواليد ٣٠ آيار ١٩٤٦، الحلة، محلة الجبائين.
- ٢- مقابلة شخصية مع حمود عبد المجيد بهية، أستاذ جامعي متقاعد ويعمل الان تدريسيا في كلية العراق الجامعة، البكرلي، ١٩٥٥، ٢١ نيسان ٢٠٢٢.
- ٣- مقابلة شخصية مع فوزي موسى عبد الحسين داود عليوي بهية، مدير فني اقدم اتصالات بابل (متقاعد حالياً)، حي الجزائر، مواليد ١٩٥٥، ١٩ نيسان ٢٠٢٢.